الشاهين يقترح المساواة في الخدمات التأمينية للعاملين بالقطاعين الخاص والحكومي

أعلن النائب اسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة طالب فيه بالمساواة في الخدمات التأمينية للعاملين في القطاع الخاص أسوة بالعاملين في القطاع الحكومي.

وقال في مقدمة الاقتراح إنه لمّا كان مجموع اشتراكات تأمين صاحب العمل على العامل (الموظف) في القطاع الحكومي أقل من مجموع تأمين صاحب العمل – والحكومة – على العامل (الموظف) في القطاع الخاص.

ونظراً لاختلاف التأمين على العمالة بين القطاعين الحكومي والخاص، ولتحقيق مبدأ المساواة في الخدمات التأمينية المقدمة للموظفين الكويتيين العاملين في القطاعين العام والخاص، ولتخفيف العبء عن أصحاب الأعمال التجارية، وتشجيعهم على توظيف الكويتيين في القطاع الخاص.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«المساواة في الخدمات التأمينية للعاملين في القطاع الخاص أسوة بالعاملين في القطاع الحكومي

الغانم يشارك في المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات بالنمسا

الغانم يصل الى فينا

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس إلى العاصمة النمساوية فيينا للمشاركة في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي تستمر حتى الثامن من سبتمبر الجاري.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله سفير دولة الكويت لدى جمهورية النمسا الاتحادية ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي وعدد من أركان السفارة والمندوبية.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة أمام المؤتمر، إلى جانب حضور الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية للمؤتمر كونه عضوا في اللجنة من بين أحد عشر عضوا.

كما يشارك الغانم في اللقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات العربية بغية تنسيق المواقف إزاء العديد من المواضيع والقضايا العربية والإسلامية.

ويتضمن برنامج عمل المؤتمر عدة موضوعات منها تحقيق التنمية المستدامة الذي يتطلب المزيد من الاهتمام في رفاه الإنسان، وما تشكله الاستجابة العالمية لجائحة كورونا من تحديات على نظام تعددية الأطراف، ومكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على شبكة الانترنت، وإلغاء قوانين التمييز ضد النساء والفتيات لتحقيق المساواة بين النساء والرجال، وخضوع تدابير الطوارئ التي تفرضها الحكومة إلى موافقة برلمانية.

كما يتضمن جدول أعمال المؤتمر العديد من الحلقات النقاشية الخاصة بميثاق عالمي جديد للمساواة بين الرجال والنساء، والتخفيف من تأثير جائحة كوفيد19– على الديمقراطية، ومكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين انفتاح البرلمانات وشفافيتها والمحافظة على أمنها وسلامتها، والبرلمانات والحوكمة العالمية

الصقعبي يستغرب تأخر «المشروعات السياحية» في طرح عقود استثمار المرافق

رياض عواد

عبدالعزيز الصقعبي

استغرب النائب د. عبدالعزيز الصقعبي من تأخر شركة المشروعات السياحية في عرض عقود المرافق للاستثمار ،حيث أعلن عن توجيهه 6 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله يوسف الرومي، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د.عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير العدل على ما يلي:

أعلنت وزارة العدل يوم الخميس الموافق 2021/8/12عن النتائج النهائية للمتقدمين لشغل وظيفة خبير ومعاون خبير حسابي وهندسي بالإدارة العامة للخبراء، ولما كان الدستور في مادتيه السابعة والثامنة قد اعتبر العدل والمساواة وتكافؤ الفرص دعامات أساسية للمجتمع الكويتي، ولما كانت نتاذج القبول قد شابها العديد من المخالفات والملاحظات التي تعد انتهاك لهذه المواد وهدم لدعامات المجتمع.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من إعلان التوظيف الذي تم على أساسه القبول المشار إليه في ديباجة السؤال.

2 –أعداد المتقدمين للإعلان وفقا لتخصصاتهم.

3 –ما هو سبب طول الفترة بين إعلان التوظيف وإعلان القبول؟

4 – ما هي معايير وأسس القبول في الوظائف المعلن عنها؟

5 –كشف بأسماء لجنة المقابلات للتوظيف في الإدارة العامة للخبراء وسيرهم الذاتية.

6 – هل يتم تسجيل وتصوير المقابلة الشخصية للمتقدمين للوظائف في الإدارة العامة للخبراء؟

7 – نمى إلى علمي أن وزن المقابلة الشخصية في القبول 50%، فما مدى صحة ذلك؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هو سبب ارتفاع الوزن النسبي للمقابلة؟

8 –كم عدد المتقدمين الحاصلين على تقدير امتياز ولم يتم قبولهم؟ ولماذا تم ذلك؟

9 – كم عدد المتقدمين الحاصلين على تقدير جيد وتم قبولهم؟ ولماذا تم ذلك؟

10 –سبق وأن أصدرت محكمة التمييز حكما بتاريخ 2019/11/19 ببطلان عملية القبول في الإدارة العامة للخبراء، فما هي الإجراءات التي اتبعتها الإدارة لعدم تكرار الوقوع في الإشكاليات القانونية والموضوعية بعملية القبول؟

نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على ما يلي:

أنشئ في يناير 2019 مركز التواصل الحكومي من أجل توحيد الخطاب الإعلامي، وخلق سياسة مشتركة لإدارة الحسابات الحكومية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من السند القانوني لإنشاء المركز.

2 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من الهيكل التنظيمي للمركز.

3 –كم يبلغ عدد الكويتيين وغير الكويتيين العاملين في المركز؟

4 – ما سبب تأخر إطلاق الموقع الرسمي لمركز التواصل الحكومي؟

5 –ما حسابات مركز التواصل الحكومي في منصات التواصل الاجتماعي؟ وهل يوجد أي توجه لإنشاء حسابات في منصات التواصل الاجتماعي التي لا يوجد فيها المركز؟

6 – ما اللغات التي يتواصل بها المركز مع جمهوره؟ وهل يوجد أي توجه للتواصل بلغات أخرى؟

7 –لوحظ من تقارير المركز الاستعانة بغير الكويتيين لإيصال الرسائل باللغات الأجنبية، فلماذا لا يُدرب أو يُبتعث كويتيون لتعلم اللغات التي يتواصل بها المركز مع الجمهور؟

8 – هل يوجد أي توجه لإنشاء مركز خدمة الاتصال لتلقي استفسارات المواطنين والمقيمين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، متى يتم ذلك؟

9 –لماذا لا يُنشئ المركز خدمة اشتراك للمواطنين والمقيمين لتلقي أخبار وتقارير المركز عبر الوسائل المختلفة (SMS، Email، WhatsApp، Telegram)؟

10 – هل سبق أن وقع المركز مع شركات لإدارات حسابات المركز على منصات التواصل الاجتماعي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من العقود المبرمة مع هذه الشركات.

نص السؤال الأول إلى وزير المالية على ما يلي:

استنادا للبيان الأسبوعي لمجلس الوزراء الصادر بتاريخ 16 أغسطس 2021 فقد اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المتضمن خارطة طريق لتحسين التصنيف السيادي لدولة الكويت.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من العرض المرئي المشار إليه بديباجة السؤال.

2 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن.

3 –استنادا إلى البيان ذاته، قدم الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عرضا مرئيا بشأن المبادرات ومؤشرات قياس الأداء والتحكم المرتبطة ببرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر، لذا يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذا العرض.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نشرت إحدى الصحف المحلية خبرا بتاريخ 2021/8/17 عن توقيع شركة المشروعات السياحية عقود استثمار 20 موقعا على امتداد الواجهة البحرية مع مستثمري القطاع الخاص.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من المذرة المرفوعة من الشركة بهذا الشأن.

2 –بيان تفصيلي للعقود المشار إليها في ديباجة السؤال وفقا للجدول التالي:

موضوع العقد – الشركة الفائزة – قيمة المزايدة – تاريخ تشغيل الموقع – تاريخ انتهاء حق الانتفاع

3 –ما هو سبب تأخر شركة المشروعات السياحية في طرح هذه العقود للاستثمار؟

4 – ما هو المردود الاقتصادي والمالي لهذه العقود على الشركة؟

5 – كم يبلغ عدد الوظائف التي ستوفرها هذه العقود للعمالة الوطنية؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

استنادا للبيان الأسبوعي لمجلس الوزراء الصادر بتاريخ 18 أغسطس 2021 فقد قرر مجلس الوزراء الهيئة العامة للاستثمار المباشر من أجل طرح منطقة العبدلي الاقتصادية كمزايدة علنية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من القرار المشار إليه في مقدمة السؤال.

2 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من مذكرة إدارة الفتوى والتشريع في هذا الشأن.

3 – هل سبق أن أجرت الهيئة العامة للاستثمار المباشر أي دراسات في شأن استثمار منطقة العبدلي الاقتصادية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه الدراسة.

4 – هل سبق أن رفعت الهيئة العامة للاستثمار المباشر أي مذكرات في شأن استمثار منطقةالعبدلي الاقتصادية لمجلس الوزراء أو لجانه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه المذكرة.

5 – كم تبلغ مساحة منطقة العبدلي الاقتصادية؟ وما العائد المالي والاقتصادي المتوقع من استثمارها؟

6 –هل سبق أن عقدت الهيئة العامة للاستثمار المباشر أي اتفاقات أو مذكرات تعاون مع الجانب العراقي من أجل استغلال الشركات العراقية منطقة العبدلي الاقتصادية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه الاتفاقات أو مذكرات تعاون.

كما نص السؤال إلى وزير التجارة على ما يلي:

استنادا للبيان الأسبوعي لمجلس الوزراء الصادر بتاريخ 16 أغسطس 2021 بشأن قرار مجلس الوزراء بتكليف ديوان الخدمة المدنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة النظر في المزايا الممنوحة للقياديين ومن يعادلهم بجميع الجهات الحكومية..

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع القرارات واللوائح المنظمة للرواتب والبدلات والمكافآت التي يتلقاها القياديين في الدولة.

2 – هل ترتبط المزايا والمكافآت التي يتلقاها القياديون بمؤشرات أداء؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، لماذا لم يتم ذلك؟ وإذا كانت بالإيجاب، فما هي المؤشرات الموضوعة في هذا الشأن؟

3 –هل سبق وأن نسق ديوان الخدمة المدنية مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من أجل ربط المزايا التي يتلقاها القياديون مع نسب إنجازهم لخطة التنمية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بتفاصيل ذلك، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما هو السبب.

الطريجي: تزكية الغانم رئيساً فخرياً للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بالإجماع

د. عبدالله الطريجي

قال رئيس الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب الدكتور عبد الله الطريجي إن الاتحاد وافق على تزكية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رئيسا فخريا له بالإجماع.

جاء ذلك في التصريح الصحفي للنائب د. عبدالله الطريجي على هامش ترؤسه أعمال الجمعية العمومية ال 13 للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب والتي تعقد خلال الفترة من 4 الى 8 سبتمبر الجاري بالقاهرة.

وأوضح الطريجي أن جدول أعمال الاجتماع تضمن العديد من البنود والاقتراحات وأبرزها المقترح الذي تقدم به نواب من الإمارات والبحرين وفلسطين واليمن لتكريم الغانم بتسميته رئيسا فخريا للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب، مؤكدا أنه تمت الموافقة بالإجماع على هذا المقترح.

وأشار إلى أن الاجتماع يناقش كذلك تطوير الحركة الكشفية والعمل التطوعي بالوطن العربي وتم تكليف الأمانة العامة للاتحاد بالتنسيق مع المنظمة الكشفية العربية لتكريم عدد من الشخصيات.

وذكر أن الجمعية العمومية وافقت على انضمام الجزائر واليمن وليبيا إلى الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب ليصبح بذلك عدد الدول العربية المنضمة للاتحاد 16 دولة إضافة إلى الموافقة على طلب مملكة البحرين باستضافة أعمال الجمعية العمومية الـ14 للاتحاد.

ولفت إلى أن الاتحاد الكشفي استأنف نشاطه من جديد بعد فترة من التوقف بسبب جائحة (كورونا)، مبينا أن ما يقرب من 15 دولة عربية وخليجية شاركت اليوم في الجمعية العمومية للاتحاد.

ومن جهته أعرب الأمين العام للمنظمة الكشفية العربية عمرو حمدي في تصريح مماثل عن سعادته بعودة اجتماعات الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بعد عامين من توقف الأنشطة الكشفية، مشيدا بالدعم الكبير الذي تقدمه دولة الكويت وجمعية الكشافة الكويتية في هذا الصدد.

وثمن حمدي الدور الذي يقوم به رئيس الاتحاد ورئيس اللجنة الكشفية العربية الطريجي لتطوير الأنشطة الكشفية في الإقليم العربي بالكامل.

وقال إن الاجتماع ناقش العديد من الموضوعات ومنها سبل التعاون بين الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب والمنظمة الكشفية العربية لدعم الشباب العربي وإعدادهم للقيادة في الإقليم العربي.

وأعرب عن الفخر لوجود ثلاثة من الإقليم العربي ممثلين في مجلس إدارة المنظمة العالمية للحركة الكشفية ما يؤكد القوة التي يتمتع بها الإقليم العربي في هذا الشأن.

بدوره، أكد وزير الدولة السابق لشؤون مجلسي النواب والشورى وعضو مجلس النواب اليمني وعضو الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب محمد الحميري في تصريح صحفي أن دولة الكويت ممثلة في الطريجي تقوم بجهود كبيرة لتعزيز العمل الكشفي العربي المشترك .

وأوضح الحميري أن العمل الكشفي «يعتبر مدرسة لصناعة القادة»، مشيرا إلى أن الاجتماع الذي يضم أعضاء وبرلمانيين من معظم الدول العربية هو «خطوة إيجابية على طريق العمل العربي المشترك

الحميدي: ما أسباب ارتفاع أسعار الأسماك والمنتجات البحرية ؟

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، حول أسباب الارتفاع الكبير وغير المبرر على أسعار الأسماك والمنتجات البحرية، وخطة الوزارة لمواجهة ظاهرة الاستغلال غير المبرر للمستهلكين المتعاملين في سوق الأسماك.

ونص السؤال الأول على ما يلي:

تُعد تجارة الأسماك واحدة من المصادر الأساسية لتوفير أنواعها وسائر المأكولات البحرية فهي جزء من النشاط الاقتصادي لواحدة من أهم المصادر الغذائية للمواطنين والمقيمين، بل والعديد من المراكز التجارية والفنادق وغيرها.

وعلى الرغم من هذه الأهمية وممارسة أنشطة البيع كالبيع بالمزاد أو التعاقد المباشر لتزويد المستثمرين وتوفيرها لأصحاب بسطات بيع الأسماك بالسوق والمخصصة أصلا لأصحاب المهنة من المواطنين بأسعار رمزية دعما لهم وتوفير بيع المأكولات البحرية بأسعار مناسبة وفي تكلفة مرتادي السوق.

واستنادا إلى ما شهدته الأسواق خلال الآونة الأخيرة من عمليات تأجير البسطات من الباطن بأسعار مضاعفة تخرج بها عن غايتها، وترتب عليها إلى جانب عدم الإشراف على آلية التعامل في السوق الارتفاع الكبير غير المبرر لأسعار البيع على المواطنين مما حمّلهم تكلفة إضافية على السلعة.

وطالب بتزويده بالاتي

1 – ما الأسباب الأساسية التي أدت إلى الارتفاع الكبير وغير المبرر على أسعار الأسماك والمنتجات البحرية في سوق السمك؟

2 – ما الإجراءات التي اتخذتها أو تزمع اتخاذها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لمعالجة هذه الظاهرة وحماية المستهلكين؟

3 –هل عالجت الهيئة تدخل الفنادق وأصحاب المطاعم في عمليات الشراء المباشر أو التداول خلال مزادات البيع اليومية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما إجراءات الهيئة في شأنها لوقف الاستغلال منها والتسبب بارتفاع الأسعار؟

4 –هل وردت شكاوى إلى الهيئة في شأن تأجير البسطات من الباطن لبعض الوافدين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى إفادتي بتفاصيلها وإجراءات الهيئة في شأن المخصص لهم البسطات والمستأجرين لها من الباطن.

5 –هل وضعت الهيئة برنامج أو خطة علمية مدروسة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى سوء استخدام بسطات البيع وأسس مزازات البيع والحد من تدخل التجار بها خارج السوق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بهذه الخطة أو تلك الإجراءات.

وعلى أن تكون الإجابة مزودة بكل ما يتطلبه بيان ما سبق من مستندات ومكاتبات أو قرارات تنظيمية للمعالجة.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

تُعد تجارة الأسماك وتركزها في سوق الكويت للأسماك من أهم الأنشطة التجارية التي تتعامل مع أحد مصادر الغذاء السمكي للمستهلكين في دولة الكويت، وقد شوهد في سوق بيع الأسماك العديد من صور الخروج على قواعد تخصيص البسطات بتأجيرها من المخصص لهم إلى بعض الوافدين من الباطن، واستغلالهم في هذا التأجير بزيادة أسعار البيع التي يتحملها المستهلك بأكبر من قدراته المالية.

فضلا عن تدخل أرباب المطاعم وبعض الفنادق في المزادات اليومية والبعض من الدخلاء بالمزايدة والاستغلال بصورة غير ملائمة، وعلى الرغم من ذلك كله لم يهظر أو يتضح للمستهلكين أي إجراء إيجابي أو تنظيم سليم لحمايتهم من هذا الاستغلال.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل مارست وزارة التجارة والصناعة مهامها واختصاصها في التصدي لظاهرة الاستغلال غير المبرر للمستهلكين المتعاملين في سوق الأسماك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما هذه الإجراءات؟

2 – هل وضعت الوزارة خطة لتدارك استغلال البعض من المخصص لهم البسطات وتأجيرها من الباطن لعديد من الوافدين وأثرها على زيادة أسعار البيع على المستهلكين؟

3 –هل وردت للوزارة شكاوى بسبب استغلال أصحاب البسطات والدلالين وبعض أصحاب المطاعم والفنادق من التدخل في ارتفاع أسعار المزادات والبيع اليومي في السوق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الإجراءات التي اتُخذت في شأنها؟ مع كشف بعدد هذه الشكاوى وتفاصيلها